عدالـــة ناجـــزة

بتقنيات مبتكرة

لدفين

محاماة ومالية

لدغين
محاماة ومالية

المقدمة

تُعد وزارة العدل في المملكة العربية السعودية من أعرق الصروح المؤسسية التي واكبت مراحل بناء الدولة وتطورها منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود -طيب الله ثراه- وحتى يومنا هذا. وعلى امتداد عقود شهدت الوزارة تحولات كبرى إلا أن المنعطف التاريخي الأبرز تمثل في انطلاق رؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني، حيث تبنت الوزارة التحول الرقمي كالتـــــــ

مؤشـــــــــرات رقميـــــة عدليـــــة

الخدمات	إجمالي التعاملات
إصـــــدار الوكـــالات	+1,280,000 وكالة

%98.7
رضا المستفيدين

الخدمات	إجمالي التعاملات
إنشـــــاء عقـــد زواج	+34,400 عقد

%94.4
رضا المستفيدين

الخدمات	إجمالي التعاملات
تقديـــــم طلب تنفيـذ	+303,000 طلب تنفيذ

%96.4
رضا المستفيدين

الخدمات	إجمالي التعاملات
دعـــــوى إلكترونيـــة	+396,000 عقد

%93.4
رضا المستفيدين

الخدمات	إجمالي التعاملات
التحـــقـــق من وكالـــة	+36,000,000 تحقق

%97.3
رضا المستفيدين

الخدمات	إجمالي التعاملات
الجلســـات القضائيـــة	+2,300,000 جلسة

رضا المستفيدين

الخدمات	إجمالي التعاملات
التبليـــــغ العدلـــــي	+11,800,000 رسالة

رضا المستفيدين

الخدمات	إجمالي التعاملات
رقمنـــــة الصكـــوك	200,000,00 وثيقة عقارية

%93
رضا المستفيدين

لدفين
محاماة ومالية

التطـــــــــور التاريخـــــــــي

البدايات (عهد الملك عبدالعزيز) رحمة الله

- **1344هـ (1926) م**

أسس الملك عبدالعزيـــــــز بن عبدالرحمـــــن آل سعود رحمه الله "رئاسة القضاء"

- **1346هـ (1927) م**

صدر مرســـــــوم ملكي بتنظيم المحاكـــــــم على ثلاث درجات (مستعجلة، كبرى، وملحقات)

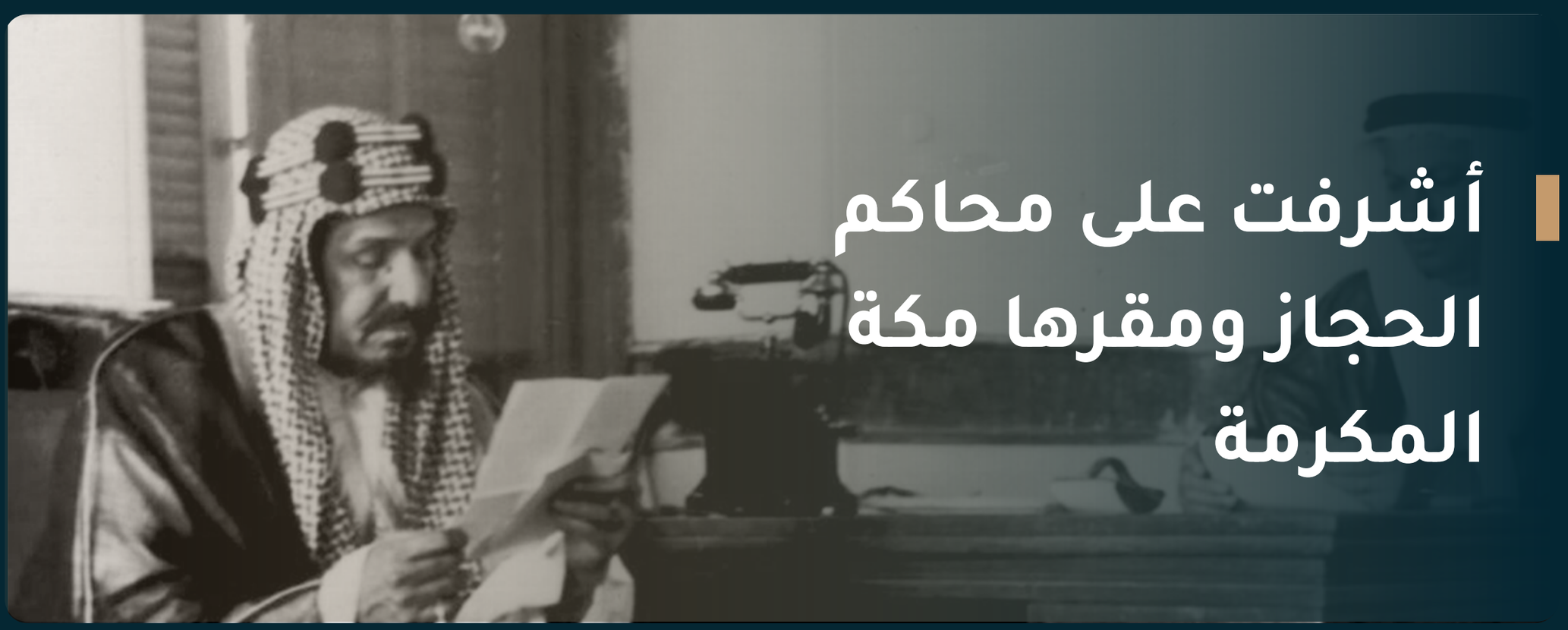

أشرفت على محاكم الحجاز ومقرها مكة المكرمة

مرحلة التوحيد والتطوير (1375هـ - 1381هـ)

- **1379هـ (1960) م**

صدر الأمر الملكي بتوحيد هاتين الرئاســـة واحدة مقرها الرياض لتكون المرجع الإداري والمالي الوحيد لكافة المحاكم وكتابات العـــــدل في المملكة

- **أُنشئت**

رئاستان للقضاء واحدة في المنطقة الغربية وأخرى في المنطقــة الوسطى

لدفين
محاماة ومالية

البدايات (عهد الملك عبدالعزيز)

- **1382هـ (1962) م**

صدر الأمر الملكي الكريم بإنشاء "وزارة العدل" لتتولى المهام الإدارية والمالية للمحاكم, تُرك الجانب القضائي للسلطة القضائية المستقلة

الانطلاقة الفعلية

- **1390هـ (1970) م**

باشرت الوزارة أعمالها الفعلية

- **صدر الأمر الملكي**

بتعيين معالي الشيخ محمد بن علي الحركان كأول وزير للعدل في تاريخ المملكة

الهدف من التأسيس

تأمين الوزارة المباني

استقطاب الكوادر الإدارية

تحديد التقنيات المستخدمة

فصل الجوانب الإدارية والمالية عن الجوانب القضائية الصرفة، ليتفرغ القضاء القضاة لإرساء العدالة وفصل النزاعات

كافة الممكنات التي تضمن سير العمل العدلي بيسر وسهولة

لافين
محاماة ومالية

بدايات التحول الرقمي في القضاء السعودي

يعتبر التحول الرقمي في وزارة العدل السعوديـــة رحلة بدأت منذ سنوات، لكنها اكتسبت وتيرتها المتسارعـة والمنظمة كجزء من استراتيجية وطنية شاملة

الإرهاصات الأولى (ما قبل 2016)

- **استخدام** المبكر للأنظمة الحاسوبية لأرشفة البيانات وبعض الخدمـــــــات المحدودة
- **غلب** على العمـــل الطابـــع الورقـي والبيروقراطي فـــي معظـــم الإجراءات

الانطلاقة الحقيقية (2016 - عام الرؤية)

- **بدأت النقلة النوعية** الكبرى مع إطلاق رؤية السعوديـــة 2030 في عام 2016، وتحديـــــداً مع برنامـــــــج التحـــول الوطني
- **تحول العمل** من "مبادرات تقنية متفرقـــة" إلى "استراتيجية رقمية شاملة" تهدف إلى إلغاء الورق تماماً وتوحيـــد المنصات

لدفين
محاماة ومالية

بداية التحول الرقمي

لم يكن التحول مجرد مواكبة للعصر، بل ضرورة لمعالجة تحديات تاريخية وتحقيق أهداف استراتيجية

- **بطء العدالة**

  كانت القضايا تستغرق وقتاً طويلاً جداً بسبب الإجراءات الورقية، وصعوبة التبليغ، والحاجة لحضور الأطراف جسدياً، مما كان يؤدي لتراكم القضايا وتأخر استعادة الحقوق

- **القضاء على الفساد وتعزيز الشفافية**

  تعني الرقمنة توثيق كل خطوة إلكترونياً، مما يقلل من التدخل البشري والاجتهادات الفردية، ويمنع أي محاولات للتلاعب بالأوراق أو السجلات، ويعزز النزاهة في المنظومة العدلية

- **تحسين البيئة الاستثمارية**

  جذب الاستثمار، المستثمر يحتاج إلى "قضاء ناجز" ونظام "إنفاذ عقود" سريع وموثوق، والرقمنة هي الضمانة الوحيدة لسرعة الفصل في النزاعات التجارية

- **رفع كفاءة الإنفاق الحكومي**

  وتمثلت في إدارة المباني الضخمة، الموظفين، والأرشيف الورقي كان يستهلك ميزانيات ضخمة، والتحول الرقمي يقلص التكاليف التشغيلية بشكل جذري على المدى الطويل

- **رقمنة الثروة العقارية**

  لحماية الأصول العقارية الوطنية من التداخل والنزاعات من خلال تحويل السجلات التاريخية إلى صكوك رقمية دقيقة لا تقبل التزوير

لدفين
محاماة ومالية

مفهـــــــوم التحول الرقمـــــــي العدلـــــي

تضمن التحول الرقمي في المملكـــــــة المحاور الأساسية التاليـــــــــــة

- **أتمتة الإجراءات**
  تحويل المسار التقليدي للقضيـــة (من تقديـــــم الدعوى إلى صدور الحكم) إلى مســـــار تقني مؤتمت بالكامـل لا يتطلب تدخـــل العنصر البشري في العمليات الروتينية

- **القضاء عن بُعد**
  نقل قاعـــــة المحكم من حيزها الفيزيائـــــي (المبنى) إلى حيز افتراضي، مما يتيح للمتقاضيـــن والقضاة التواصل عبر منصـــات مرئيـــة آمنة ومعتمدة قانوناً

- **العدالة الوقائيـــــة الرقمية**
  استخدام الأنظمة التقنيـــة (مثل منصات التوثيق الإلكتروني) لضبـط العقود والاتفاقيـــات مسبقاً، مما يقلل من احتمالية نشوء النزاعـات، وهو ما يُعرف بـ "توثيق الحقـــــوق لضمان عدم ضياعها

- **البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي**
  الاعتماد على تحليـــل البيانـــات العدلية لاتخاذ قرارات استراتيجية، والمساعدة في صياغة الأنظمـــة وتوحيد الأحكام القضائية لضمـان مبدأ "التنبؤ بالأحكام

لدفين
محاماة ومالية

وزارة العدل وتحقيـــق مستهدفات الرؤية 2030

تُعد وزارة العدل أحد الممكنات الرئيسية لـ رؤية السعودية 2030، وتتقاطع مهامها مع عدة أهداف استراتيجية وطنية التي تهدف إلى بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح

تعزيز البيئة الاستثمارية وتنافسية المملكة

المستهدف

تحسين ترتيب المملكة فـــــــي المؤشرات الدولية (مثل مؤشـــــر إنفاذ العقود)

الدور العدلي

أتمتة الإجراءات التجاريــة والشركات، وضمان سرعة الفصـل في النزاعـــات المالية، مما يخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلـــي نتيجة "العدالـــة الناجزة والموثوقة

الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية

المستهدف

الوصول إلى حكومة رقمية ذكية تقدم خدماتها بكفاءة عالية

الدور العدلي

إلغاء الزيارات الحضورية عبر منصة "ناجز"، وتفعيل الهوية الرقمية في كافـة التعاملات، مما ساهم في رفع نسبة رضا المستفيدين وتقليل التكاليـــــف التشغيلية

لافين
محاماة ومالية

رفع كفاءة الإنفاق الحكومي

المستهدف

الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الهدر

الدور العدلي

وفرت الرقمنة الشاملة مليارات الأوراق سنوياً، وقللت من تكاليف المباني اللوجستية، وحولت مسار العمل من "التشغيل البشري المكثف" إلى "التشغيل التقني الذكي"

ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة

المستهدف

تعزيز الحوكمة في القطاع العام

الدور العدلي

تفعيل "نظام القضاء الرقمي" يضمن توثيق كافة مراحل القضية، ويسهل مراقبة الأداء عبر مركز العمليات العدلي، مما يضمن تطبيق القانون بأعلى معايير الشفافية

ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة

المستهدف

رقمنة الثروة العقارية وتسهيل تداولها

الدور العدلي

تحويل الصكوك الورقية إلى صكوك إلكترونية وتدشين البورصة العقارية، مما يعزز الموثوقية في السوق العقاري ويدعم النهضة العمرانية

المبادرات والمنصات العدلية الرقمية

بوابة ناجز

- **الخدمات**
  تجاوزت البوابة تقديم أكثر من **160 خدمة عدلية إلكترونية بالكامل**

- **المعدل اليومي**
  تستقبل البوابة ما متوسطه **150 ألف إلى 200 ألف زيارة يومية**

المستفيدين: تجاوز عدد المستفيدين المسجلين في "ناجز" حاجز 15 مليون مستفيد (أفراد ومؤسسات)

المنجزات في قطاع القضاء (المحاكم)

- **الجلسات عن بُعد**
  عُقدت أكثر من 5 ملايين جلسة قضائية "عن بُعد" منذ إطلاق الخدمة، مما ساهم في خفض التكاليف التشغيلية بنسبة كبيرة

- **الأحكام القضائية**
  تم إصدار أكثر من 2 مليون حكم قضائي إلكتروني، مع إمكانية الاعتراض عليها رقمياً دون زيارة المحكمة

- **الطلبات القضائية**
  تم استقبال ومعالجة أكثر من 7 ملايين طلب قضائي (صحائف دعوى، تبادل مذكرات، طلبات عارضة) عبر البوابة

LF®
لافين
محاماة ومالية

المنجزات في قطاع التنفيذ

- **طلبات التنفيذ**
  3.5+ مليون طلب تنفيذ إلكتروني
- **الربط المباشر**
  تفعيل الربط مع + 30 جهة حكومية ونقدية لتسريع استعادة الحقوق
- **صرف المستحقات**
  يتم صرف المبالغ المحصلة في قضايا التنفيذ لمحفظة المستفيد البنكية آلياً، لا يتجاوز متوسط زمن الصرف 48 ساعة من التحصيل

مؤشرات الرضا والكفاءة

- **نسبة الرضا**
  98% نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية في ناجز
- **خفض الزيارات**
  85% نسبة خفض الحاجة لزيارة المقرات العدلية مما أدى إلى توفير ملايين الساعات من وقت المستفيدين والموظفين

لدغين
محاماة ومالية

التقاضي عن بُعد والمحاكمات المرئيـــة

يُعد "التقاضي الإلكتروني" جوهر التحول الذي شهدته الـــــوزارة، حيث انتقلت المحاكم من القاعات الفعلية إلى المنصات الرقمية بكفاءة عالية، وتشير منجزات الوزارة للأعوام 2024 و2025، جوهرة التحول الرقمي العدلي

التقاضي عن بُعد والمحاكمات المرئية

- **الجلسات القضائية**

  خلال عام 2024 وحده، عُقدت أكثر مـــن 2.3 مليون جلسة قضائية، 98% منهـــا تمت "عن بُعد" عبر الاتصال المرئي

- **خلال النصف الأول**

  من 2025 عُقدت +1.3 مليون جلســـــة تقاضي إلكترونية (مرئية وكتابية)

لدفين
محاماة ومالية

الأحكام والقرارات

خـــلال النصف الأول مـــــن 2025 تم إصدار + 524 ألف حكم قضائـــي و300 ألف قرار عدلي، تمت جميعها دون حاجة الأطراف للتواجـد الفعلي في المحكمة

تبادل المذكرات والتبليغ الإلكتروني

- **التبليغات القضائية**

العام 2025 بلغت التبليغات المرسلة عبر الرسائل الإلكترونية (الموثقـة عبر أبشر) +11.8 مليون رسالة، مما قضى نهائياً على مشكلة "عدم علم الخصـم" التي كانت تعطل القضايا سابقاً

- **تبادل المذكرات**

تتيح الخدمة للأطراف رفع المذكرات والمستندات والرد عليها إلكترونياً على مدار الساعة؛ وساهم في رفع متوسط سرعة الفصل في القضايـــا، حيـث أصبح متوسط الجلسات للقضية المغلقة جلستين فقط (بتحسن قـــدره 33% عن الأعوام السابقة)

الأثر التشغيلي والنوعي

- **94.4%**

نسبة رقمنة الإجراءات داخل الدوائر القضائية

- **ساهم التقاضي الإلكتروني**

في اختصار عمر التقاضي بنسب تتراوح بين 40% - 60% في بعض أنـــــواع القضايا، نتيجة سلاسة تبادل المذكرات وسرعة انعقاد الجلسات المرئية

لدفين
محاماة ومالية

التوثيق الرقمي

استناداً لبيانات وزارة العدل ومؤشـــــــرات 2025، حقق قطـاع التوثيق قفزات نوعية جعلت المملكة نموذجاً عالمياً فـــي توثيق الحقوق والممتلكات

الوكالات الإلكترونية (الرقمية)

تحولت الوكالات من معاملات ورقيـــة تتطلب الحضور إلى خدمـــــة لحظيـــة تُنجز في دقائق

- **إصدار +5.8 مليون** وكالـــــــــــة إلكترونيـــــة خلال عـــــــام 2025
- **يتم إصدار الوكالة** في زمن قياسـي لا يتجاوز 3 - 5 دقائـق من خلال تطبيـــق "ناجز" أو البوابـــة الإلكترونيـــــــة
- **96% سبة الوكالات** التي صـدرت "ذاتياً" دون تدخل بشـــري من موظفي الوزارة

الإفراغ العقاري الإلكتروني

أحدثت البورصة العقاريـــــة ثورة في مفهـــــوم تداول العقـار وأصبح نقل الملكية متاحاً على مدار الساعة

- **تجاوزت عمليـــات** الإفـــراغ العقاري الإلكتـــــــروني 420 ألف عمليـــة خلال عـــــام 2025
- **بلغـــــت قيمة** الصفقات العقارية التي تمت إلكترونياً بالكامـــل أكثر مـن 120 مليـــــار ريال
- **الإفراغ وإيـــداع** المبلـــغ خلال أقل من 60 ثانيـــة عبر ربط مباشـــــر مع البنك المركـــــزي

لدفين
محاماة ومالية

رقمنـــــة الـــثـــروة العقاريـــــــــة

وهذا المشروع هو الأضخـــم من نوعه عالمياً، ويهـدف لتنقيـــة وتوثيق كافة السجلات العقارية وتاريخها

- **الانتهاء من**
  رقمنه ومعالجة +200 مليـــــون وثيقـــة عقاريـــــة (سجلات، ضبوط، وصكوك قديمة) بنهاية عام 2025

- **ساهمت الرقمنة**
  في خفض نسبة الأخطاء في الصكوك بنسبة 98%، مما رفع من موثوقيـــة الصك العقاري السعودي كأداة استثمارية آمنة

- **تحويل +1.5 مليون**
  صك ورقي إلى "صكوك إلكترونيـــــة" محدثـــــة وموثوقـــــة عام 2025

لدفين
محاماة ومالية

التنفيذ الرقمي

يُعتبر التنفيذ الرقمي أحد أكثر القطاعات حيوية في وزارة العدل، ويمثل "ثمرة القضاء" وعودة الحقوق لأصحابها، ومن أبرز المنجزات التي يمكن الإشارة لها

المحكمة الافتراضية للتنفيذ (الذكاء الاصطناعي)

تُعد هذه المحكمة "نموذج المستقبل"، حيث تنجز طلبات التنفيذ دون تدخل بشري في العمليات الروتينية

- **الأتمتة الكاملة**

ويتم فحص السندات التنفيذية إلكترونياً، وإصدار القرارات القضائية (مثل القرار 34 و46) آلياً، مما قلص مدة التنفيذ من أسابيع إلى ساعات أو بضعة أيام فقط، وتنفيذ +400 ألف طلب خلال عام 2024

تقنيات الربط المباشر (التكامل الإلكتروني)

نجحت الوزارة في بناء جسر رقمي مع كافة الممكنات المالية والحكومية لضمان سرعة التنفيذ

- **الربط مع البنك المركزي (ساما)**

ويتيح التنفيذ الفوري لعمليات الحجز والصرف؛ فبمجرد صدور القرار يتم الحجز على المبالغ في حسابات المنفذ ضده بضغطة زر

التحصيل والصرف الرقمي

- **يتم صرف**
  المستحقات الماليـــــة لطالب التنفيذ آلياً إلى حسابه البنكي الموثـــق فـــي "ناجز" دون الحاجة لمراجعة المحكمة أو تقديم شيكات ورقية

- **تشير المؤشرات**
  اليوميـــــة لوزارة العدل (مارس 2026) إلى استيعاب آلاف طلبـات التنفيذ يومياً

- **وصول**
  نسبة "الرقمية" في قطاع التنفيـذ إلى 94.4%

الأثر المحقق (العدالة الناجزة)

- **تقليص التدخل البشري**
  وأتمتة الإجراءات قللت من الأخطاء البشرية وزيادة الشفافية، حيث يمكـــن للمستفيد متابعة "الخط الزمني" لطلبه لحظة بلحظة عبر لوحة معلومـــات التنفيذ في ناجز

- **دعم الاقتصاد وسرعة**
  استرداد الأموال عززت من موثوقية السندات التجارية (مثل الكمبيالات والشيكات)

- **دعم**
  حركـــــة السيولـــة في الســـوق السعودي ورفع كفاءة البيئـــــة الاستثمارية

لدفين
محاماة ومالية

السند التنفيـــــذي

وثيقة رسمية تمنح الدائن الحق في طلب التنفيـــــذ الجبري على المدين مباشرة من خلال محكمة التنفيذ، دون الحاجة لرفع دعوى قضائية جديدة لإثبات الحق

يشترط في السند أن يكون الحق فيه محدد المقـــدار وحال الأداء (أي استحق موعد سداده)

أنواع السندات التنفيذية

الأحكام والقرارات والأوامر
الصـــــادرة من المحاكـــم المختلفة

أحكام المحكمين
بشـرط أن تكـون مذيلة بأمـــر التنفيذ وفق نظام التحكيم

محاضر الصلح
التي تصدرها الجهات المخولـة أو التي تصدق عليها المحاكم

الأوراق التجارية
مثل (الشيـــك، السنـــد لأمـر، الكمبيالة)

المحررات الموثقة
العقود والوثائق التي يتم توثيقها رسميًا

الأوراق العادية
مثل (الشيـــك، السنـــد لأمـر، الكمبيالة)

العقود والأوراق الأخرى
التي تعطى قوة السند التنفيذي بموجب نظام خاص (مثل عقود الإيجـــار الموحدة)

لدفين
محاماة ومالية

منصة نافذ

الواجهـــــة الرسميـــــة لإنشـاء وإدارة السندات التنفيذيـــة (خاصة السند لأمر) إلكترونيًا

- **التنفيذ الجبري**
  لا يتم إلا بعد إخطـــار المديـــن عبر رسالة نصية أو نشر في الصحـــف، وإعطائـــــه مهلـــة (عادة 5 أيام) للسداد قبل البدء في الإجراءات

- **يسقط الحق**
  في التنفيذ بمرور 3 سنـــوات مـــن تاريخ استحقاق الحق المثبت فـــي السند (خاصة الأوراق التجاريـــة)، ما لم يتم اتخاذ إجراء نظامي

- **تضمن حقوق الأطراف**
  تقلل حالات التزوير، وتسهل الربط المباشر مع محاكم التنفيذ لسرعـــــة تحصيل الحقوق

لدفين
محاماة ومالية

البنيـــــة التحتيـــــة للرقمنـــــة العدليـــــة

المحرك الاستراتيجي في "الموجة (AI) يمثل الذكاء الاصطناعـــي الثانية" من التحول الرقمي بوزارة العدل، حيث انتقلت الوزارة من مجرد "أتمتة الإجـــــراءات" إلى "ذكاء الأنظمة"، ويساهم الذكـــاء الاصطناعي من خلال التالي:

التنبؤ بالأحكام

يعمل الذكـــــاء الاصطناعي كأداة إسناد ذكية لتعزيز العدالـــــة وتوحيد المعايير ولا يحل محل القاضي

- **تحليل السوابق القضائية**

  وتقوم الأنظمـــــة بتحليل آلاف الأحكام السابقة في قضايا مشابهة، لتقدم للقاضي (والمتقاضين) رؤية حول الاتجاه القضائي الغالب، مما يساعـــد في تحقيق "العدالة التنبؤية"

- **توحيد المبادئ القضائية**

  ويساعد في رصد التعارض بين الأحكام، مما يضمن تطبيقاً موحداً للنظـــام في القضايا ذات الظروف المتماثلة، وهذا يرفع من مستوى الشفافيـــــة والموثوقية

رفع كفاءة التشغيل (المحكمة الافتراضية)

- **التدقيق الآلي**

  في محاكم التنفيذ يتم استخدام خوارزميـــــت للتحقـــق من صحة السندات التنفيذية والتأكـــــد من عـــدم وجود موانع نظامية قبل إصدار قرارات الحجز والمنع، مما يجعل العملية شبه فورية

التصنيف الذكي للقضايا

- **الفرز الآلي**

عند تقديم صحيفة الدعوى عبر "ناجز"، يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليـل نص الدعوى وتصنيفها آلياً (عمالية، تجارية، أحوال شخصية) وإحالتها للدائـــرة المختصة دون تدخل بشري

- **استخلاص البيانات**

واستخراج المعلومات الأساسية من المستندات المرفوعة (مثل العقـــود وصكوك الملكية) والتحقق من اكتمال متطلبات الدعوى، مما يقلـــل من نسبة رفض الدعاوى لأسباب شكلية

المساعد العدلي الذكي

- **دعم القضاة**

ويوفر نظام الذكاء الاصطناعي للقاضي ملخصاً آلياً للقضيـــة، ويستخـــرج النقاط الجوهرية من مذكرات الأطراف، مما يوفر وقت القاضي للتركيـز على الجانب الموضوعي وصناعة الحكم

- **البحث القانوني المتقدم**

وفي الأنظمة واللوائح والمبادئ القضائية بسرعة فائقة لتقديم المراجـــع القانونية ذات الصلة المباشرة بوقائع القضية المنظورة

المساعد العدلي الذكي

خفض التفاوت

في الأحكام القضائيـــة بنسبـة كبيرة نتيجة توفر قاعـــدة بيانات المبادئ القضائية الذكية

ساهم

الذكاء الاصطناعي في خفـــض الوقت المستغـــرق في تحضير القضية بنسبة تصل إلى 30%

مركز العمليات العدلي

يُعد مركز العمليات العدلي العمود الفقري لحوكمة الأداء في الوزارة ويراقب أكثر من 109 مؤشرات استراتيجية لحظياً لضمان سير العمل، وبمثابة القلب النابض للمنظومة العدالة في المملكة، كما نقل مفهوم الرقابة من التفتيش الميداني التقليدي إلى الرقابة الرقمية اللحظية، ومن أبرز منجزات المركز وأدواته في ضبط الأداء الميداني للمحاكم وكتابات العدل

المساعد العدلي الذكي

- **يمتلك المركز شاشات تفاعلية**
  ضخمة مرتبطة بكافة المحاكم وكتابات العدل في المملكة، تتيح مراقبة تدفق القضايا والمعاملات لحظة بلحظة

- **يتم رصد مؤشر "الإنجاز اليوم"**
  ومعدل عمر القضية، ونسب إغلاق الدوائر القضائية، مما يسمح بالتدخل السريع في حال وجود تكدس أو تأخير في أي محكمة بمدينة أو قرية

لدفين
محاماة ومالية

إدارة الأزمات والتدخل الاستباقي

- **يقوم المركز**

بإصدار تنبيهات آلية عند رصد "انخفاض في مستوى الأداء" أو تأخر في عقد الجلسات في دائرة معينة، ليتم التواصل مع رئيس المحكمة ومعالجة الخلل فوراً

- **في حال وجود**

ضغط كبير على محكمة معينة، يساهم المركز في إعادة توجيه بعض المهام أو الدعم التقني لتخفيف العبء وضمان استمرار الخدمة

جودة التجربة العدلية (تجربة المستفيد)

- **يرتبط المركز**

بأنظمة استطلاع الرأي التي تظهر للمستفيد فور انتهاء جلسته أو معاملته، ويتم تحليل الشكاوى والملاحظات بشكل آلي لتطوير الإجراءات الميدانية

- **يراقب المركز**

مدى الالتزام بمواعيد الجلسات القضائية الافتراضية والحضورية، مما ساهم في رفع نسبة "الانضباط الوقتي" في المنظومة العدلية بشكل قياسي

حوكمة البيانات والشفافية

- **يُصدر المركز**

تقارير دورية لصناع القرار في الوزارة، توضح مكامن القوة والضعف في الأداء الميداني بناءً على بيانات دقيقة وليس انطباعات شخصية

- **ساهم المركز**

في تقليص مدد انتظار المواعيد في كتابات العدل والمحاكم بنسب كبيرة، من خلال تحسين توزيع الموارد بناءً على البيانات التي يوفرها المركز

الرقابـــــة الرقميـــــة على الأداء القضائـــــي

..

تتجاوز منجزات مركز العمليـــات العدلي "المراقبـــة"؛ فهـو أداة صناعة قرار ويعتمد على البيانات الضخمة لضمان أن كل مواطن ومقيم ومستثمـــر يحصل على حقه بأســرع وقـــت وأقل جهد، وتتمثل جهوده في

- **تقليص**
  مدة إنجاز الوكالة في كتابات العدل لتصل إلى 10 دقائق فقط للمعامـــلات الحضورية (عند الحاجة)، بينما تتم الوكالات الرقمية في دقائق معدودة

- **ارتفعت**
  نسبة قرارات التنفيذ المعتمدة والمكتملة رقمياً من 80% لتصل إلـــى 95% بفضل المتابعة اللحظية من المركز

- **تقليص**
  متوسط إغلاق القضايا في المحاكـــــم الجزائية إلى 49 يوماً (بعد أن كانت تتجاوز 72 يوماً سابقاً)

لدفين
محاماة ومالية

الرصـد الميداني اللحظي، واستناداً إلى البيانات المفتوحـــة الصادرة في مارس 2026، وتم رصد

متابعة
+4,500
قضية واردة يومياً والتأكد من إحالتها للدوائر المختصـــة

مراقبة متوسط
13,800
عملية عقاريـــــة يومياً لضمـــــان موثوقية الصفقات

رصد ومعالجة نحو
7,800
طلـــــــــب تنفيـــــذ وارد يوميـــــــاً

تحسين تجربة المستفيد (جودة الخدمات) ونجح المركز في

في رفع

- مؤشـــــر رضا المستفيديـــن الإجمالي ليصل إلى **%96.5**

- **يشرف المركز**
على مراكز الاتصال الموحد (1950)، حيث يتم الرد على الاستفسارات الفنيـــة بشكل فوري بنسبة استجابة عالية جداً

- **ساهمت الرقابة الرقمية**
في وصول "نسبة الرقمية" الإجمالية في الخدمات العدليـــة إلى 94.4%، مما يقلل من التدخل البشري والاجتهادات الشخصية في الميدان

لدفين
محاماة ومالية

الآثار المتحققة من تبني العدالة الرقمية

ساهمت التجربة العدلية المتكاملة في أحدث آثاراً عميقة يمكن رصدها في التالي:

الأثر على المستفيد (جودة الحياة)

- **العدالة المكانية**
  لم يعد مكان إقامة الشخص عائقاً أمام حصوله على حقه؛ فالمستفيد في أقصى الشمال يمكنه حضور جلسة في الجنوب إلكترونياً
- **الوصول**
  الميسر الشامل توفير الخدمات لجميع الفئات (أفراد، أعمال، محامين) على مدار الساعة (7/24)

- **تعزيز الموثوقية**
  ويشعر المستفيد بالأمان نتيجة الشفافية العالية، حيث تصل إشعارات فورية بكل إجراء يتم على قضيته أو عقاره أو وكالته، مما يمنع التلاعب أو التزوير

الأثر الاجتماعي والوطني

- **سرعة الفصل**
  في قضايا الأحوال الشخصية (نفقة، حضانة) عبر المحاكم الافتراضية ساهم في الحفاظ على نسيج المجتمع وحماية حقوق الفئات الأكثر احتياجاً بشكل أسرع

- **تقليل الاحتكاك**
  المباشر بين الموظف والمستفيد (عبر الأتمتة) يرفع من مستوى النزاهة ويقضي على احتمالات الفساد الإداري

الأثر الاقتصادي والاستثماري

- **رفع تنافسية المملكة**

وتحسن ترتيب السعودية في مؤشرات البنك الدولي (مثل مؤشـــــــر إنفاذ العقود)، مما يعطي المستثمر الأجنبي ثقة بأن النظام القضائي يحمـــــــي حقوقه بكفاءة

- **حماية الحقوق العقارية**

من خلال رقمنة الثروة العقارية وتفعيل البورصة العقارية جعل العقار أصلاً سائلًا وموثوقاً، مما ساهم في استقرار السوق العقاري وزيادة تدفـــــــق الاستثمارات

- **سرعة دوران رأس المال**

من خلال "التنفيذ الرقمي"، يتم استعادة الأموال المنهوبة أو المتأخـــــــرة وصرفها لأصحابها في أوقات قياسيـــــة، مما يدعم السيولة في الاقتصـــاد الوطني

الأثر التشغيلي والحوكمة

- **رفع كفاءة الإنفاق**

فقد قللت التجربة الرقمية المتكاملة من الحاجة للمباني الورقية، الأرشفـــة الفيزيائية، والكوادر الإدارية للعمليـــــات الورقية، مما وفر مليارات الريالات لخزينة الدولة

- **بفضل مركز العمليات العدلي**

أصبح اتخاذ القرار يعتمد على البيانات اللحظية وليس التقارير الورقيـــــــة المتأخرة، مما سمح بمعالجة أي خلل في الأداء فور وقوعه

- **التكامل الرقمي**

مكن من رصد الثغرات القانونية في العقود والتعاملات، مما أدى لتقليـــــل تدفق القضايا للمحاكم من خلال توثيق الحقوق مسبقاً بشكل صحيح

لافين

محاماة ومالية

Info@lafin.sa
0554119055
lafin_sa
lafin.sa